

انعكاسات المهدر التربوي

بيان مسعد محمد الهبيبي

انعكاسات الهدر التربوي

بيان مسعد محمد اللهيبي. ٢٠٢١/٣/١٠



يشهد العالم تنافسًا قويًا نحو مواكبة التطور والتقدم، في ظل التقدم المعرفي والتكنولوجي المتسارع. وفي ظل هذا التنافس كان لابد من إعداد الفرد والقوى البشرية إعداداً يليق بالثورة المعرفية والتقنية التي تسود العالم.

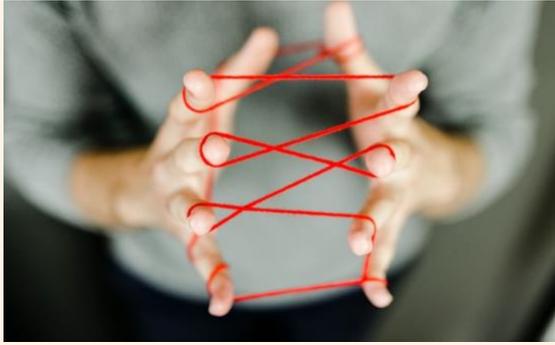
ويعد التعليم أو النظام التعليمي من أهم الأنظمة التي يعول عليها في تحقيق التقدم والتطور، حيث يذكر مجاهد (٢٠١٧) أن "أهمية التعليم مسألة لم تعد اليوم محل جدل في أي منطقة من العالم، فالتجارب الدولية المعاصرة أثبتت أن بداية التقدم الحقيقية؛ بل الوحيدة

هي التعليم، ... " (ص ٧٩٥)؛ وذلك من خلال قدرته على إعداد الافراد. فلم يعد يحفى على أحد أهمية التعليم في تحقيق الأهداف التنموية للدول.

فقد أصبحت القوى البشرية اليوم هي المصدر الرئيسي في عملية الإنتاج والمعرفة، وهنا يأتي دور التربية التي تعمل على تنمية رأس المال البشري إذ أن "التربية لم تعد استهلاكًا فحسب بل استثمار يتمثل في رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي؛ لذلك رصدت التربية إمكانات ضخمة يرجى منها تحقيق اعلى عائد تنموي" (القحطاني، ٢٠١٨، ص ٤٩).

إذ أصبح ينظر الى التعليم على أنه مشروع استثماري، هدفه الوصول الى أكبر عائد بأقل تكلفه ممكنة. إلا أنه برغم من الميزانية الضخمة التي تحدد لقطاع التعليم سنويًا، إذ حدد ميزانية التعليم في المملكة العربية السعودية سنة ١٤٤١ بنسبة ١٨,٩٪، وسنة ١٤٤٢ بنسبة ١٨,٨ ليتصدر الانفاق على التعليم

جميع القطاعات، إلا أنه لا يزال يواجه قطاع التعليم الكثير من التحديات والمشاكل التي تعمل على إعاقة تحقيق الأهداف المرجوة.



وتعد مشكلة الهدر التربوي أو التعليمي من اهم المشكلات التي تواجه قطاع التعليم، وذلك راجع الى أن مخرجات التعليم وجودته قائمه على مقدار تحقيق الاستفادة الكبرى من الميزانية الخاصة بقطاع التعليم، بالإضافة الى أن النظام التعليمي يلعب دور فعال في تحديد شكل وفاعلية الأنظمة المختلفة؛ لذلك فإن أي ضعف أو خلل في النظام التعليمي من شأنه أن يعيق ويؤثر في الأنظمة المجتمعية الأخرى.

من هذا المنطلق يأتي هدف هذا المقال في توضيح انعكاسات وأثر الهدر التربوي على الأنظمة الاجتماعية مثل الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي.



بجيث تأتي أهمية هذا المقال في مساهمتها في القاء الضوء على ظاهرة الهدر التربوي وانعكاساتها على الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي، في محاولة للوصول الى نتائج وتوصيات تعمل على الحد من هذه الظاهرة والنظر اليها بعين الاعتبار. كما يسهم هذا المقال في فتح افاق جديدة امام الباحثين

في الميدان التربوي لإجراء بحوث ودراسات ذات علاقة بالموضوع.

والهدر "مصطلح يدخل في لغة رجال الأعمال أهل الاقتصاد، إلا أنه دخل في المجال التربوي من منطلق أن التربية أصبحت تعد من أهم النشاطات الاقتصادية." (يوسف، ٢٠١٦، ص ٦٤) على اعتبار أن النظرة الى التعليم تغيرت مع مرور الزمن من النظرة الاستهلاكية والاقتصار على تقديم خدمة للمجتمع الى كونه نوع من الاستثمار في رأس المال البشري ذو مردود وعائد مؤثر في المجتمع.

إذ يمكن القول بأن الهدر التربوي يتمثل في الخسارة التي تطال النظام التعليمي في عدم تحقيق الموازنة بين الانفاق والعائد التعليمي، وبتالي عدم قدرة القطاع التعليمي على تحقيق الأهداف المنشودة. فقد عرف القحطاني (٢٠١٨) الهدر التربوي بأنه "انخفاض في مستوى كفاءة التعليم يؤدي إلى عدم تحقيقه

للأهداف المنشودة بفاعلية." (ص ٥١). والبعض يقوم باختزال مفهوم الهدر التربوي في "حجم الفاقد من التعليم نتيجة التكرار والرسوب والانقطاع" (الخيارى، ٢٠١٢، ص ١٨).

ويكمن تفسير الاختلاف في تعريف الهدر التربوي من خلال التعرف على أبعاد الهدر التربوي إذ يتمثل في بعدين رئيسيين وهما: كمي وكيفي. إذ يقصد بالبعد او الهدر الكمي أعداد الطلاب المتمثلة في المتسربين والراسبين، إذ يمكن تعريف البعد الكمي بأنه "حجم الفاقد من التعليم نتيجة الرسوب والتسرب في أي صف من الصفوف ولأي سبب من الأسباب" (يوسف، ٢٠١٦، ص ٦٤)، اما فيما يتعلق بالبعد او الهدر الكيفي فيقصد به انخفاض جودة مخرجات التعلم (الكفاءة الخارجية) ونوعيته (الكفاءة الداخلية).

يجعل إمكانية استغلالهم من قبل الأنظمة المعادية أكثر سهولة؛ وذلك لانعدام الوعي السياسي الناتج عن التعليم الجيد



وفيما يتعلق بالجانب الاقتصادي فإن العلاقة بينه وبين التربية تبدو واضحة في تحول النظام التعليمي من النظام الاستهلاكي الى النظام الاستثماري، وقدرة النظام التعليمي على إعداد القوى البشرية المتعلمة العاملة والتي تساعد على دفع عجلة التقدم والتطور في البلاد ورفع اقتصادها، فقد اثبتت الدراسات والأبحاث أنه "بمرور الوقت لاحظ العديد من المتخصصين فروقا جوهرية بين المتعلم والأمي ولا

سياسي ينظر إلى التربية بصفة عامة، وإلى التعليم بصفة خاصة على أنهما وسيلتا الرئيسيتان اللتان يستعين بهما لإكساب الأفراد القيم والمهارات والصفات التي تمكنهم من التكيف مع اتجاهات النظام القائم والوفاء بمتطلباته والعمل على تحقيق أهدافه" (ص ١٠٧) إذ يشكل الفرد المحور الأساسي في كلا من التربية و السياسة.

ومن هذا المنطلق يكمن الأثر السلبي للهدر التربوي على الجانب السياسي من خلال ضعف الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع، وهذا ناتج عن ضعف مخرجات التعليم، الامر الذي يغيب دور التعليم في تربية النشء تربية سياسية تعينهم على الالتزام بالاتجاهات والقيم والمعتقدات التي تساعد على الحفاظ على النظام القائم في البلاد. وينعكس الهدر التربوي على الجانب السياسي ايضاً في "تفريغ العملية التعليمية من مضمونها السياسي" (اللقاني، ١٩٨٤، ص ٣٧) مما يولد فراغ في النشء

إذ لا يقتصر تأثير الهدر التربوي ببعديه الكمي والكيفي على النظام التعليمي، بل يشمل التأثير على الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي، على اعتبار أنه النظام الذي يعمل على إعداد القوى البشرية للأنظمة الأخرى.



إذ تتمثل علاقة الجانب السياسي بالتربية في كون أن التربية تعد الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها اكساب الافراد متطلبات النظام القائم في المجتمع فالعملية التعليمية كما يذكر علي (١٩٩٧) " لا تعمل متحرره من جميع القيود والضوابط، بل إنها تعمل في حدود إطار سياسي، ... فكل نظام

ويعمل على تحقيق رغباته في بلوغ الرقي والتقدم والرخاء.

مما يجعل ظاهرة الهدر التربوي ذو أثر سلبي على المجتمع تتمثل في عدم مقدرة الفرد على التكيف بسهولة مع المجتمع، ويساعد في انتشار الأمية مما يجعل افراد المجتمع غير مدركين للأخطار وبتالي انتشار الجريمة والبطالة والانحراف الناتج عن انعدام التعليم للأفراد او ضعف مخرجاته، كما يعمل الهدر التربوي على "الإحباط النفسي البالغ تأثيره على كافة أطراف العملية التعليمية" (القحطاني، ٢٠١٨، ص٥٥)، ايضاً قد يدفع الهدر التربوي ببعض افراد المجتمع الى العمل في غير تخصصه، في سبيل مواجهة تحديات الحياة، مما يؤثر على الاقتصاد عن طريق التحاق افراد ذو إمكانيات ضعيفة في غير مجالاتهم الأساسية.

يحول الهدر التربوي في عدم تحقيق الدولة للاكتفاء الذاتي في جميع المجالات، مما يضطرها الى الاعتماد على الغير في توفير الاحتياجات، الامر الذي يعني زيادة في الهدر الاقتصادي للدولة.



ولما كانت ظاهرة الهدر التربوي تشكل عامل سلبي يعمل على اختلال العائد التعليمي، فإن انتشار هذه الظاهرة يؤدي الى حدوث انعكاسات سلبية على كثير من الأنظمة الاجتماعية، وعلى رأسها المجتمع بشكل أساسي، فالتعليم جزء من المجتمع ويمثله بكل أهدافه وتطلعاته، فهو مشتق من المجتمع القائم فيه

سيما بين العامل المتعلم ونظيرة الأمي لصالح المتعلم" (عابدين، ١٩٨٩، ص٦٩)، من حيث القدرة على التعلم والتطور وتحسين المخرجات مع الوقت وكذلك القدرة على تحمل بيئة العمل والتعاون مع الزملاء.

إن العلاقة بين التعليم والاقتصاد علاقة وطيدة ومتأصلة، وبتالي فكل ما يمس التعليم من آثار سلبية او إجابيه تطل بشكل اجباري الجانب الاقتصادي. فالهدر التربوي اذاً ذو أثر بالغ على الاقتصاد من حيث احداث خلل في اتران مدخلات التعليم ومخرجاته، إذ تصبح كلفة التعليم أكبر بكثير من العائد الناتج عنه، وبتالي يصبح جزء كبير من ميزانية التعليم بدون عائد. ايضاً يؤثر الهدر التربوي على الاقتصاد الوطني من خلال إمكانية استغلال هذه الأموال في قطاعات أخرى ذات فائدة اقتصادية على الدولة، بالإضافة الى تأثير الهدر التربوي على سوق العمل إذ يؤدي الى تأخر في الالتحاق به نتيجة تأخر في المراحل الدراسية وبتالي التأثير على الاقتصاد، كما

5. أن تكون البرامج في المرحلة الثانوية على نفس القدر من الأهمية في سوق العمل.

المراجع

الجبيري، رؤوف. (٢٠١٩). أسباب الهدر التربوي والعوامل المؤدية إليه. استرجعت من <https://www.scribd.com/document/404267247/اسباب-الهدر-التربوي-والعوامل-المؤدية-اليه-docx>

الخيارى، عبدالله. (٢٠١٢). الهدر المدرسي. مجلة علوم التربية، (٥٣)، ١٧-٢٤.

عابدين، محمود عباس. (١٩٨٩). علم إقتصاديات التعليم (النشأة، المفهوم، المجالات، الجدوى). رسالة التربية، ١(٧)، ٦٣-٨٣.

علي، سعيد إسماعيل. (١٩٩٧). الأصول السياسية للتربية.

القحطاني، سمية عبدالله محمد. (٢٠١٨). الهدر التربوي: أسبابه، آثاره، أساليب قياسه. مجلة المعرفة التربوية، ٦(١٢)، ٤٨-٦٠.

اللقائي، فاروق عبد الحميد. (١٩٨٤). العلاقة بين السياسة والتعليم. مجلة التربية، (٦٨)، ٣٦-٣٩.

مجاهد، حازم السيد حلمي عطوه. (٢٠١٧). انعكاسات الهدر التربوي على الاقتصاد المصري وسبل المواجهة. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، (٦٢)، ٧٩٣-٨٥٧.

يوسف، حديد. (٢٠١٦). كفاءة النظام التعليمي واشكالية الهدر المدرسي. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (٢٦)، ٥٥-٦٩.

وهذا ما يجعل الهدر التربوي بما ينتج عنه من انعكاسات وأثار على الأنظمة الاجتماعية، مشكله لا بد لها من وقفة جادة في العمل على حلها ومحاوله التقليل من انعكاساتها على غيرها من القطاعات المختلفة؛ لذلك أتت هذه الورقة بمجموعة من التوصيات في محاولة للحد من ظاهرة الهدر التربوي وأثرها على الأنظمة المجتمعية المختلفة وهي:

1. ربط التخصصات الجامعية بسوق العمل والتحديث بشكل مستمر.
2. نشر ثقافة الترشيد في الموارد التربوية عند الطالب والاسرة والمدرسة والمجتمع.
3. بناء التعليم منذ بدايته على مساعدة الطالب لاكتشاف ميوله وحاجاته للحد من الرسوب والتسرب من المدرسة.
4. توفير برامج متعددة في المرحلة الثانوية تناسب ميول الطلاب وحاجاتهم.



ومن الملاحظ أن انعكاسات الهدر التربوي على الجانب الاقتصادي يؤثر ويتأثر بكلا من الجانب السياسي والاجتماعي، بحيث أن كلا من الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي يؤثر ويتأثر بالآخر، إذ يصعب الفصل بينهم او تحديد الاثار الاقتصادية على سبيل المثال بمعزل عن الأثار الاجتماعية، وإنما ذكر بشكل منفصل في هذه الورقة بغرض التسهيل والتوضيح.

بحيث نستنتج من هذا الترابط بين الأنظمة الاجتماعية الأثر الكبير والجسيم الذي يخلفه الهدر التربوي؛ كون أن أثره متعددي، لا يقتصر على قطاع التعليم فحسب بل يؤثر على القطاعات الأخرى.

إعداد:

بيان مسعد محمد اللهيبي

باحثه في جامعة ام القرى - كلية التربية - قسم التربية الإسلامية والمقارنة

البريد الإلكتروني:

sprin.13@windowslive.com

الدولة: المملكة العربية السعودية

هذا الكتاب منشور في

سِبْكَرِ الْأُكْهِ

www.alukah.net